

الحافظ ثنا أبو شيبه ثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن هلال عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضی الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهر أو ليس بنجس»^(١)، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. رواه البيهقي وقال: «هذا ضعيف والحمل فيه على أبي شيبه» - قلت^(٢): أبو شيبه هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبه، احتج به النسائي ووثقه الناس، ومن فوقهم احتج بهم البخاري، وأبو العباس

الصغير: «أى (غسل) واجب فيحمل حديث من غسل ميتا فليغتسل على الندب» اهـ (٣: ٢٢١) والسعاية: «قال الخطابي في شرح سنن أبي داود: لا أعلم أحدا من الفقهاء يوجب الغسل من غسل الميت ولا الوضوء من حملة، ولعله أمر ندب» (١: ٢٧١). وفي التلخيص الحبير بعد نقل هذا الحديث: «فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على الندب أو المراد بالغسل غسل الأيدي، كما صرح به في هذا. قلت: ويؤيد أن الأمر فيه للندب ما روى الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله الخزومي^(٣) من طريق عبد الله بن أحمد فذكر أثر الباب ثم قال^(٤): وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث اهـ قلت: بل أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث هو أن يفسر المرفوع بالمرفوع، وهو حمل لفظ الغسل على غسل الأيدي، وغسل بعض الصحابة منه ليس مما لا يدرك بالرأى، وليس فيه ذكر عهد النبي ﷺ حتى يقال: إنه مرفوع حكى، ولكن يرد عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فإنه يبعد أن يراد فيه من الغسل هذا المعنى، فأحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث ما رواه الخطيب، وأقل ما ورد فيه هو غسل الأيدي، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قد رواه الترمذي وحسنه مرفوعا

(١) هكذا في الأصل، ومثله في التلخيص الحبير نقلا عن البيهقي، ولكن وقع في النسخة المطبوعة من البيهقي بلفظ: «إنه مسلم مؤمن طاهر، وإن المسلم ليس بنجس» - (١: ٣٠٦ قبيل كتاب الحيض).

(٢) قائله الحافظ ابن حجر في التلخيص، باب الغسل ١: ١٣٨ رقم ١٨٢.

(٣) كذا في الأصل، ولكن وقع في التلخيص «الخرمي» بدل «الخرومي» وهو الصحيح، فإن الخطيب إنما ذكره في ترجمة محمد بن عبد الله أبي جعفر الخرمي (تاريخ بغداد ٥: ٤٢٤ رقم ٢٩٣٥).

(٤) يعني الحافظ ابن حجر في التلخيص ١: ١٣٨.